د. علي الخليل

لبنان : النظام الرئاسي او البرلماني

ان موضوع الحوار الوطني حول صيغة لبنان المستقبل يعود ليطرح نفسه في واجهة الاهتمامات العامة بعد ان استأنفت عجلة الدولة مسيرتها واستلمت السلطة الدستورية مقاليد الحكم . ومن الخطأ حصر الحوار في هيئة واحدة محدودة العضوية والهوية ، لان الحوار المجدي والمثمر الذي يستهدف تحديد معالم لبنان الجديد وحل المشاكل التي يواجهها هو شأن لبناني عام يخص جميع اللبنانيين ، ولا يجوز حصره ضمن هيئة واحدة واقتصاره على فئات معينة ، كما انه لا يجوز ترك هذا الموضوع على الطبيعة دون ايجاد الاطر الصالحة والمقاييس السليمة التي تبلور الحوار الوطني وتجسده في مباديء واضحة واهداف محددة تسير في مجاري المؤسسات التي تترجمه الى مشاريع واعمال تؤدي الى توطيد وحدة لبنان شعبا وارضا والى تحديث نظامه ومؤسساته وممارساته السياسية .

وكما تمكن العهد الجديد من الخروج على التقليد في تشكيل الحكومة الحالية ، فاننا نأمل بأن يتبع نفس الاساليب في تحريكه موضوع الحوار الوطني ، لان الشعب الذي كفر بالاساليب العشائرية التقليدية وتكبد الخسائر الجسيمة الفادحة نتيجة لها يصر على طي صفحة الماضي الاليم وعلى الانطلاق باساليب حكم متطورة ومتحررة من الرواسب العفنة والمعادلات السابقة التي تؤمن المنافع والمصالح الخاصة على حساب النفع الشعبي والمصلحة الوطنية .

وعندما نبحث موضوع النظام السياسي الافضل بالنسبة الى لبنان ونحاول الاختيار والمفاضلة بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني ، علينا ان نقيّم النظام اللبناني على محك التجربة منذ الاستقلال حتى اليوم ، وان نحدد مواقع الخلل وكيفية اصلاحها ، وان نبين مدى ملاءمة كل من النظامين للاوضاع اللبنانية ومدى امكانية كل منهما لتحقيق الاماني الشعبية والمصلحة الوطنية . وبما ان مؤسسة الدولة وجدت من اجل تحقيق حاجات ورغبات المواطن ، وبما ان مهامها تتطور وتزداد لتتفاعل وتتلاحم وتتكيف مع تغيير المجتمع ، لذلك فان اختيارنا للنظام الافضل لن يعتمد فقط المقياس العددي الذي يصنف النظم السياسية فردية وارستقراطية وديمقراطية ، او المقياس الانمائي الذي يصنفها متقدمة ومتخلفة ، او المقياس العقائدي الذي يصنفها ليبرالية واشتراكية وشيوعية ، بل المقياس الوظيفي الذي ينطبق على جميع الانظمة السياسية والذي يمكننا من اختيار النظام الملائم لمتطلبات شعبنا ومصير وطننا ، لان النظام هو لخدمة الشعب ، وتقييمه يجري على اساس مدى قيامه بواجباته ووظائفه ليؤدي هذه المهمة .

ان تقييمنا هذا يجب ان ينطلق من الواقع الكائن وليس من المثاليات التي نتصور بانها يجب ان تكون ، اي علينا ان نحاول تحقيق اصلاح النظام او تطويره وتعديله منطلقين من واقع لبنان وحاجات ورغبات شعبه آخذين بعين الاعتبار المرحلة التي نجتازها والامكانات المتوفرة لدينا . ويمكننا ، لتحقيق اماننا ، الاستفادة من المعتقدات والنظريات التي تقول بها شعوب اخرى ، ومن التجارب التي اختبرتها تلك الشعوب ، ولكن علينا ان لا نتقيد بحرفية تلك المعتقدات والنظريات والتجارب ، بل ان نستفيد منها آخذين ما يتناسب مع حاجاتنا وملا يتلاءم مع اوضاعنا .

ان تجربة الاربعة والثلاثين عاما الماضية تفرض علينا النظرة المسؤولة الى نظامنا لنرى مدى النجاح او الفشل الذي حققه ومدى قدرته بالتالي على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، وعلى الاخص تحدي التحرر من التخلف وتحديث لبنان وتقدمه ، وتحدي الانقسامات الفئوية والطائفية التي تفسح في المجال امام الاضطرابات الدموية والحروب الاهلية كالتي وقعت عام ١٩٥٨ وعامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ .

أن هذه الرغبة المصممة على تطوير نظامنا السياسي لكي يرتفع الى المستوى التاريخي لتحديات العصر وتحديات تركيبة المجتمع اللبناني يمكن ان تتحقق عن طريق التغيير الاقناعي والتجدد الديمقراطي وليس بالضرورة عن طريق التغيير العنفي . والتاريخ ، وهو المدرسة الكبرى ، يبين لنا بان الانظمة الديمقراطية التي ماشت التطور وانطوت على التجدد هي التي تفادت العنف .

ان لبنان بحاجة الى ثورة اصلاحية . والثورية العلمية هي التي تنطلق من الواقع . وواقع لبنان يحتاج في هذه المرحلة الى اسلوب التغيير الدستوري لا العنفي . واكبر دليل على ذلك ما شاهدناه خلال العامين المنصرمين والعظات التي استنتجناها من تلك المحنة المؤلمة .

ان هذا التصميم على تطوير الصيغة السياسية اللبنانية واصلاحها لا يعني بالضرورة فشل النظام البرلماني او قدرة النظام الرئاسي على تحقيق الاصلاح كما انه لا يعني العكس ، وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤلات حول الصيغة الحالية بقصد اجلاء بعض الاشكالات وتسهيل مهمة انتقاء النظام الديمقراطي المعبر عن ارادتنا والمنسجم مع متطلباتنا .

هل نحن في الحقيقة ناقمون على نظامنا السياسي ورافضون له ، ام اننا نرفض اسلوب العمل في هذا النظام؟

ما هو سبب تعثر سير هذا النظام منذ الاستقلال ؟ ما هو سبب جموده وشلل فعاليته وحيويته وعدم تطوره ليتجاوب مع مقتضيات العصر؟ ما هو سبب تقصيره للحيلولة دون جعل لبنان مرتعا خصبا للاضطرابات الدموية والحروب الاهلية ؟

على ضوء استعراض مكامن الخلل في نظامنا ، والمطالب المطروحة مع ما يرافقها من شعارات مرفوعة ، وبعد عرضنا ومقارنتنا للنظامين الرئاسي والبرلماني ، نستطيع ان نختار النظام السياسي الافضل لبناء لبنان الجديد .

***

يقوم النظام البرلماني على اساس ثنائية السلطة التنفيذية وتعاون السلطات دون الفصل التام بينها ودون سيطرة احداها على الاخرى . ففي ظل هذا النظام تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ومن وزارة على رأسها رئيس وزراء . والوزارة تمثل امام المجلس النيابي الذي يحاسبها على سياستها كهيئة متضامنة او على سياسة افرادها كوزراء منفردين ، وهي بحاجة لضمان ثقة الاغلبية البرلمانية لكي تتمكن من الاستمرار في الحكم ، لذلك تضم عادة بين اعضائها من يضمن تلك الاغلبية لانه يمكن الجمع بين النيابة والوزارة في ظل هذا النظام .

اما النظام الرئاسي فيقوم على اساس فردية السلطة التنفيذية وعلى اساس الفصل التام بين السلطات مع وجود رقابة متبادلة دون تغليب لسلطة على اخرى . وهذا الفصل يقضي بان يكون هنالك تخصصا في الوظيفة على صعيد ممارسة السلطة واستقلال عضوي في اداء مهامها . فلا المجلس يستجوب الحكومة ويمنحها ثقته ، ولا الحكومة تستطيع ان تحل المجلس او تدعوه لدورات استثنائية . ان المساواة في السلطة بين رئيس الدولة والمجلس النيابي تعود الى انبثاقهما عن الانتخاب الشعبي كمصدر موحد للسلطة . والوزراء في ظل النظام الرئاسي لا يؤخذون من بين اعضاء الهيئة التشريعية لانه لا يجوز الجمع بين النيابة والوزارة .

ان لبنان هو دولة موحدة يعتنق الحكم الجمهوري شكلا للدولة ، والنظام البرلماني طريقة للحكم ، كما يتبين من مضمون دستوره الذي ينص على ان الجمهورية اللبنانية دولة موحدة لا تتجزأ ولا مكان فيها لاي استقلال داخلي ، ويتساوى المواطنون امام القانون في الحقوق والواجبات ، كما يتمتعون بالحرية الشخصية وحرية المعتقد والرأي .

ويقوم مجلس النواب بتشريع القوانين ، واقرار الموازنة ، ورقابة العمل الحكومي ، وانتخاب رئيس الجمهورية ، وتعديل الدستور ، ومقاضاة رئيس الجمهورية والوزراء .

ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء والوزراء ، ويقترح القوانين ويعيدها ويصدر المراسيم والانظمة اللازمة لتطبيقها ، وله حق حل المجلس النيابي وتأجيل انعقاده ، واصدار العفو الخاص وتعيين الموظفين وعقد المعاهدات . ويقوم رئيس الوزراء « بمراقبة عامة على الوزارات ويهتم بالتوفيق بين اعمالها ويحفظ وحدة الادارة من الوجه السياسي والوجه الاداري بين جميع الوزارات ، ويعرض الوزراء عليه مشاريع المراسيم والتعليمات والمنشورات التي تهم الحكومة والادارة العامة ويسهر على تنفيذ القرارات المتخذة »(المرسوم رقم ٥ تاريخ ٣١ ايار ١٩٢٦). ويشارك رئيس الجمهورية بتوقيع المراسيم واحيانا بتسيير شؤون الحكم .

يتبين مما تقدم بان نظام الحكم في لبنان هو النظام البرلماني لان جميع الهيئات تشارك في ممارسة الحكم بشكل متوازن ، والبرلمان هو اساس جميع السلطات ، والحكومة مسؤولة امامه ولا يتحمل رئيس الجمهورية مسؤولية اعماله ، وهنالك بعض المشاركة في الحكم نكمن في ثنائية السلطة التنفيذية . ونسبة للقوة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية على الصعيد الفعلي يمكن بان يصنف النظام اللبناني نظاما برلمانيا رئاسيا .

ان نظام الحكم في لبنان ينطوي على بعض النواحي الايجابية ويمكن العمل على تلافي النواحي السلبية فيه ، لذلك عندما نقيم النظام اللبناني يجب ان نعتمد النظرة العلمية الموضوعية المجردة عن العواطف والمصالح .

فنحن لا نتزلف عندما نتكلم عن حسنات النظام او نهدم او نخاصم عندما نبين اخطاء النظام . عندما نتطلع الى الحسنات نفعل ذلك بقصد اغناء التجربة وتعميقها وتحقيق المزيد من الاستفادة منها . وعندما نتطلع الى السيئات نفعل ذلك بقصد القضاء عليها والتخلص منها . فعندما ننتقد ونحذّر ونعارض ، فاننا نقوم بذلك من اجل تحقيق الاصلاح المنشود والثورة الحقيقية والتغيير السريع .

وانطلاقا من هذا العرض الموجز نحاول ان نرى قدرة كل من النظامين الرئاسي والبرلماني على بناء لبنان وعلى اصلاح مكامن الخلل في نظامنا ومعالجة القضايا الملحة واهمها :

١ ـ المشاركة والميثاق الوطني

ان الخطأ الاساسي في نظامنا السياسي هو ارتكازه على معادلة التوازن الفئوي بين مختلف القوى اللبنانية. ان هذا التوازن ليس هو توازنا عرفيا فحسب بل هو توازن مكتوب ومنظم ومعترف به رسميا كما ينص على ذلك الدستور في المادة ٩٥ ويكرسه الميثاق الوطني المعبر عن قبول قادة الفئات اللبنانية بنظام للحكم تتوزع فيه المناصب بطريقة ترضي جميع الفئات ، وهو يعبر عن وضع الشعب اللبناني حينما اتفق على الميثاق . ان هذا التوازن القائم ليس هو توازنا بين مصالح الطوائف فقط بل بين مصالح مختلف المناطق والمؤسسات والعائلات والزعامات والقوى السياسية . وامام هذه المعادلة تكاد ان تتلاشى فكرة الوطن وتتبخر مؤسسة الدولة وتضيع قضية المصلحة العامة . ان هذه المعادلة جعلت تعبير الوحدة الوطنية مرادفا للتعايش بين الطوائف ، الامر الذي يفترض بان الانقسام بين اللبنانيين يجب ان يكون على اساس طائفي وليس على اساس اجتماعي اقتصادي او عقائدي سياسي ، وجعلت تعبير الكيان الذي يرمز عادة الى الوجود الوطني المهدد بالزوال مرادفا للنظام وحتى للدستور والميثاق الوطني .

ان عملية ازدواجية الكيان والنظام ولدت مع عهد المتصرفية الذي اتصف بارتكاز التمثيل الشعبي والجهاز الاداري على مبدأ التمثيل الطائفي . وهكذا اصبح النظام الطائفي منطلقا وقاعدة لدولة لبنان الكبير ولدولة الاستقلال . وقد جاء الميثاق الوطني محاولا ترسيخ الاستقلال والسيادة ضمن الكيان وضمن الانتماء المصيري الى الاسرة العربية ، اي عدم تذويب لبنان في المحيط العربي وبنفس الوقت رفض الحماية الاجنبية ، ولكن عوضا عن ان تعمل تلك الصيغة على تحويل هذه الطوائف الى شعب موحد الولاء للوطن وتدعيم الروابط بين المواطنين ، عملت على ترسيخ قواعد الحكم الفئوية. وجاءت احداث ١٩٥٨ لتساهم في تعميق الانقسامات الطائفية ، وقد ادى هذا الى اتباع سياسة تطوير الميثاق الوطني وتعميقه بعد تلك الاحداث في عهد الرئيس فؤاد شهاب عن طريق اعطائه محتوى ايجابيا اقتصاديا واجتماعيا عوضا عن تجميده او الغائه .

اما بعد الحرب الاهلية التي لم نزل نعاني من ذيولها والتي عمّقت الانقسامات الطائفية ونظرت لها ، فقد اصبح من الضروري تجاوز هذا الميثاق ووضع صيغة جديدة تحول لبنان من دولة الدويلات الفئوية الى الدولة الموحدة الحديثة ، دولة الشعب والوطن .

اذا اردنا التمسك بمبدأ المشاركة في الحكم وبمنطلقات الميثاق الوطني يصبح لزاما علينا الاستمرار في ممارسة النظام البرلماني المعمول به حاليا في لبنان لانه يجيز هذه الممارسات ويستوعبها ، اذ ان تبني النظام الرئاسي يؤدي الى الغاء الميثاق الوطني والى التخلص من قضية المشاركة والتوازن الفئوي في مؤسسات الحكم.

ان استبدال النظام البرلماني بالنظام الرئاسي لا يحقق المشاركة لان نائب الرئيس لا يتمتع بسلطة فعلية في ظل هذا النظام ، واذا اصبح نائب الرئيس شريكا في الحكم كما هو الحال في النظام القبرصي فهذا يؤدي الى المزيد من التقسيم الشعبي والوطني على اساس طائفي .

كذلك تبني دستور الجمهورية الخامسة في فرنسا لا يحقق المشاركة لانه ابقى على النظام البرلماني ودعم موقف رئيس الجمهورية الذي اصبح يلعب الدور الرئيسي والقوي الفعّال في السلطة التنفيذية ، ذلك لان هذا النظام اعتمد مبدأ الاقتراع العام في انشاء السلطتين التشريعية والتنفيذية ومبدأ الفصل بينهما ، على ان تكون الحكومة مسؤولة امام البرلمان ولا يجوز ان يجمع اعضاؤها بين السلطتين ، اي بين عضوية الحكومة وعضوية الجمعية الوطنية ، ويبقى رئيس الجمهورية رغم ثنائية السلطة التنفيذية الرجل القوي الحاكم .

اذن هذا النظام لا يحقق المشاركة بالحكم على الطريقة اللبنانية وعلى اساس مفهومها وممارستها الحالية .

هذا ولا يمكن توطيد دعائم الوحدة الوطنية ، وحدة لبنان شعبا وارضا ، عن طريق نظرية التعددية وترجمتها الى لا مركزية سياسية ، لان هذا يؤدي الى نظام الكانتونات او المحافظات التي تمارس استقلالا ذاتيا ، وهو النظام المعروف او الاقرب الى النظام المجلسي الذي يتصف باستقلالية التقسيمات الادارية على جميع الاصعدة ما عدا الخارجية والدفاعية والنقدية ، كما يتصف بخضوع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية لان المجلس النيابي هو الذي يعين لجنة تزاول مهام الحكومة تحت اشرافه ويقيل اعضاء الحكومة ويحدد سياستها العامة ويلزمها بتنفيذها .

ان هذا النظام ليس واسع الانتشار ، وقد املته في معظم الاحيان الظروف الاستثنائية كما حدث في فرنسا عام ١٧٩٣ و١٨٤٨ و ١٨٧١ ، وفي النمسا عام ١٩٢٠ . وهو النظام المعمول به في سويسرا حاليا حيث

تنتخب الجمعية الفدرالية (المكونة من المجلس الوطني ومجلس الولايات) المجلس الفيدرالي المكون من سبعة اعضاء لمدة اربع سنوات وتنتخب من بينهم رئيسا للاتحاد لمدة سنة فقط . ان الجمعية الفيدرالية هي التي توجه عمل المجلس الفيدرالي الذي يتقيد بمقرراتها وسياستها، ولكن هذا المجلس يمارس سلطات فعلية على الصعيد العملي التنفيذي .

نحن نعتقد بان هذا النظام لا يتناسب مع مصلحة لبنان وتطلعات ابنائه ، لان صيغته لا تؤدي الى اعادة بناء لبنان الدولة الموحدة ، لبنان الوطن الذي يجمع بين المواطنين ولا يفرّق بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفية والعشائرية والجغرافية والفكريه .

٢ ـ الطائفية السياسية

تبقى الطائفية من اهم الامراض التي تواجه المجتمع اللبناني وتشكل الخطر الاكبر الذي يهدد نظامه السياسي لانها تكوّن ما يشابه الائتلاف الكونفيدرالي الطائفي المسيطر على القوى السياسة الفاعلة في البلد . فمنذ عهد المتصرفية مرورا بعهد الانتداب الفرنسي حتى عهد الاستقلال نرى بان الطائفية قد كرست بموجب قوانين واعراف لها اهمية القانون . فنظام القائمقاميتين عام ١٨٤٢ ، وبرتوكول عام ١٨٦٠ و١٨٦٤ ، والمادة ٦٥ من الدستور ، وقرار ١٩٣٦ القاضي بتقسيم الطوائف الى سبع عشره طائفه ، وتعميق النظام الملي وقانون الاحوال الشخصيه للطائفة الدرزية عام ١٩٤٨ وللطوائف المسيحية عام ١٩٥١ وللطائفة الاسلامية السنية عام ١٩٥٥ وللطائفه الاسلامية الشيعية عام ١٩٦٧ ، ان جميع هذه القوانين الطائفية بالاضافه الى توزيع المراكز السياسية والوظائف الادارية والدستور اللبناني وقانون الانتخابات ونظام الموظفين تجعل المواطن اللبناني يخاطب الوطن من خلال طائفته وينتسب الى الدولة انتسابا غير مباشر عن طريق الطائفية .

ان اعتماد النظام الطائفي يحول دون تحقيق الديمقراطية الصحيحة لانه يحول دون تأمين المساواة بين المواطنين .

اذا اردنا تبني النظام الرئاسي لا بد من الغاء الطائفية الغاء تاما ، اما اذا تعذر علينا ذلك ،واضطررنا ان نمرحل عملية الغاء الطائفية السياسية فلا بد من التمسك بنظامنا البرلماني وتطويره . هذا مع العلم بانه اذا اردنا بناء دولة الوطن لا بد لنا من ان نلغي النظام الطائفي ، وهذا يؤدي الى فصل الدين عن الدولة وتكريس التلاحم الوطني وصهر اللبنانيين في رابطة اجتماعية واحدة .

٣ ـ الانماء والتحديث

بما ان النظام السياسي الافضل هو النظام الذي يؤدي الى انماء لبنان وتحديثه بطريقة فعالة وسريعة ، وبما ان المقصود بالنظام هو بنية المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفاعلها مع بعضها البعض ومع واقع المجتمع وحاجاته ، لذلك لا نستطيع دراسة الانظمة السياسية بمعزل عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي، لان هذا الواقع هو الذي يشكل المحتوى الاساسي للنظام .

ومن اهم الاسباب المؤدية لازمة نظامنا التركيبة الاقتصادية الاجتماعية التي تقف حجر عثرة في طريق توفير النظام الافضل لتحقيق الديمقراطية وتطويرها . فبعد نشوء المفهوم الحديث للدولة ،مفهوم دولة الخدمات الاجتماعية، ادرك المفكرون السياسيون بان التفاوت الهائل في الثروة بين المواطنين وتمركز وسائل الانتاج بيد قلة منهم يقضي على المساواة وبالتالي يحد من الحرية . اذن لتحقيق الديمقراطية الصحيحة لا بد للديمقراطية السياسية من ان تقترن بالديمقراطية الاجتماعية الاقتصادية .

ان الاقتصاد اللبناني يعتمد بالدرجة الاولى على قطاع الخدمات الذي يشكل ما يزيد عن ثلثي الدخل القومي وهي اعلى نسبة في بلدان العالم لهذا القطاع . ويعتمد بالدرجة الثانية على قطاعي الزراعة والصناعة الامر الذي يعرض الاقتصاد اللبناني الى الخطر في حالة نشوب اضطرابات لبنانية او عربية او عالمية نسبة لعدم ثبات قطاع الخدمات في هذه الحالات .

ومما يزيد في تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية النظام الضرائبي ، اذ ان الضريبة غير المباشرة التي يدفعها الغني والفقير بنفس النسبة تفوق بكثير الضريبة المباشرة التي يجب ان تجبى على اساس تصاعدي للدخل . وكذلك الضريبة التصاعدية التي تساعد على تحقيق توزيع عادل للثروة فانها عندنا ادنى حتى من البلدان الرأسمالية ، هذا اذا سكنت الدولة من جبايتها .

لذلك علينا ان نحوّل الاقتصاد اللبناني ليؤمن الحاجات والضمانات الاجتماعية ولكي يكون في خدمة المجتمع ككل لا في خدمة فئة او طبقة معينة . ولا بد من ان نحوّله نحو مزيد من الانتاجية من الناحية الزراعية والصناعية عوضا عن التركيز على الخدمات فقط الامر الذي يؤمن الاقتصاد الثابت ويوفر مزيدا من فرص العمل ونموا في الدخل الوطني اللازم لتحقيق العدالة الاجتماعية.

كذلك يجب ان تكون السياسة الضرائبية اداة للعدالة الاجتماعية بحيث تعمل على رفع معدل الضريبة التصاعدية على الدخل والكماليات والتركات وعلى تخفف الضرائب غير المباشرة على المواد الضرورية .

ان عملية الانماء والتحديث قابلة للاستمرار في ظل الاستقرار الامني والممارسة الديمقراطية الصحيحة ، وهذا يمكن ان يتحقق عن طريق اي من النظامين البرلماني والرئاسي ، علما بان النظام الرئاسي يؤمن اكثر من النظام البرلماني استمرارية واستقرار السلطة التنفيذية .

٤ ـ الممارسة الديمقراطية

صحيح بان الديمقراطية اللبنانية تفسح في المجال امام الشعب ليشترك في اختيار ممثليه وفي التعبير عن رأيه في التنظيم الحزبي والمهني وفي تكوين المعارضة الشعبية والرسمية . الا ان الصحيح ايضا هو ان تلك الاجراءات وغيرها تبقى غير كافية لتطبيق الديمقراطية الصحيحة ، لان من اهم المرتكزات التي يقوم عليها النظام الديمقراطي :

١ ـ سيادة الشعب كمصدر وحيد للسلطة .

٢ ـ المساواة التامة بين المواطنين بصرف النظر عن الجنس او الدين او اللون او الثروة .

٣ ـ صيانة الحريات الاساسية

٤ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية .

ولكي نقيم النظام الديمقراطي الذي يؤمن الحرية والمساواة واللقاء بين القاعدة والقمة ، لا بد لنا من ان نعدل الدستور تعديلا يحقق تطوير الصيغة اللبنانية، ولا يجوز اطلاقا ان ننظر هذه النظرة الجامدة الى الدستور ، واذا كان الدستور مقدسا فتلك القدسية تشمل جميع مواده بما ذلك المواد ٧٦ لغاية ٧٩ التي تنص على تعديله .

وعلينا ان نعدّل قانون الانتخابات بشكل يمكن الشعب من تسليم مسؤولية الحكم الى القيادات الوطنية الممثلة للشعب والمعبرة عن ارادته والتي تتمتع بالكفاءة والاخلاص لتشريع القوانين الآيلة الى تحديث لبنان وتطويره ، وان نعمل على اصلاح الجهاز الاداري لان الاصلاح السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاصلاح الاداري طالما ان الادارة العامة هي الوسيلة لتنفيذ كافة مشاريع الدولة وتمكينها من القيام بوظائفها المتزايدة .

ومن الاسباب الرئيسية التي ادت الى تعثر النظام اللبناني عدم ارتكازه على الاحزاب المنظمة التي تعتبر بمثابة العمود الفقري لذلك النظام بل ارتكازه في الغالب على احزاب تقليدية طائفية اقليمية وعائلية عشائرية . ان النظام الديمقراطي يحقق نجاحا افضل في ظل نظام الحزبين او الثلاثة لا في ظل تعدد الاحزاب . ولعل اهم خدمة يمكن للاحزاب المنظمة ان تقدمها للوطن هي صهرها لجميع اللبنانيين من مختلف الطوائف والمناطق في بوتقة واحدة ، بوتقة المصلحة الوطنية الحقيقية . اذن علينا ان نعمل على تحديث النظام الحزبي الذي يؤمن الحريات الديمقراطية ويبني المواطنية السليمة .

اذا اردنا ان نتبنى النظام الرئاسي لا بد من قيام نظام الحزبين او الثلاثة عوضا عن نظام تعدد الاحزاب الذي يمكن العمل به في ظل النظام البرلماني .

اخيرا وليس آخرا علينا ان نحافظ على امن الوطن مهما غلا الثمن . لان التحدي الاكبر للنظام اللبناني وللانظمة العربية هي مؤامرة العدو الصهيوني على حدود الوطن وعلى ارض الجنوب . هنا لن اتعرض لسياسة الدولة تجاه الجنوب وتقصيرها منذ عهد الاستقلال لتوفير التعبئة اللازمة وبالتالي لتمكين ابناء الجنوب والقرى الامامية من الصمود وعدم النزوح . اكتفي بالقول بان لبنان يجب ان ينسق مع الدول العربية المعنية لمواجهة هذا العدوان لان الوضع في الجنوب هو مسؤولية عربية مشتركة . واود ان اشير الى ان المدخل الاساسي لحل الازمة اللبنانية يكمن في معالجة الاوضاع الخطيرة المتدهورة على حدودنا الجنوبية لان معالجة الداء تبتديء بمعالجة العامل المسبب وذلك يدفعنا الى التأكيد بان الجهود المبذولة لانهاء المحنة لن تثمر ما لم تنطلق من استئصال العلة التي تتحكم بتفجير الاوضاع الامنية وتعرض الوطن لخطر الاجتياح الاسرائيلي . ان ابشع وجه من وجوه المؤامرة التي تحاك ضد شعبنا هو استمرار تحركات العدو العسكرية مع ما يرافقها من نشاطات وتحركات سياسية. وان محاولة نقل فتنة الحرب الطائفية الى الجنوب لن نسمح لها بان تمر لان العدو هو الطرف الرئيسي في هذه الحرب وهو المستفيد الوحيد من استمرارها . وهذا الواقع يشكل رادعا منيعا للمواطنين المسيحيين والمسلمين للحيلولة دون تنفيذ مخططات العدو المشبوهة الهادفة للقضاء على الطرفين معا . وان الوعي القومي واليقظة الوطنية اللذين يتحلى بهما المواطن اللبناني بالاضافة الى التعايش الاخوي والروابط المصيرية المشتركة هي اقوى من المؤامرة وامنع من اسلحتها .

ان سياسة لبنان العربية والفلسطينية والدولية يجب ان تنبع من المصلحة الوطنية اللبنانية العربية ، من مصلحة الشعب اللبناني ككل لا من الاعتبارات الطائفية او الفئوية.

ان تعزيز النموذج الانساني الديمقراطي اللاطائفي هو ابلغ رد على الوجود العنصري العدواني الصهيوني وهو تقوية للقدرة اللبنانية والعربية في مجابهتها للعدوان الاسرائيلي .

والخلاصة اننا بقدر ما نحن مع النظام الديمقراطي الصحيح الذي لا حياة للبنان بدونه ، فنحن ضد الاخطاء الفادحة التي يرتكبها النظام والعلل الكثيرة التي يشكو منها ، وبقدر ما نحن ننتقد ونتحرك للقضاء على تلك الاخطاء والعلل ، نعمل على انتقاء النظام الافضل وانقاذ لبنان وتوطيد وحدة شعبه وارضه .